مجلة الاتحاد العربى للنشر العلمى
الإصدار الثالث والعشرون
المجلد (٦) العدد (٣)
٢٠٢٥ (١-١٦)

United Arab Scientific Publishing Company

القضية الفلسطينية وتوجهات الأمم المتحدة نحو منح العضوية الكاملة

د/ ربيع محمود محمد مهدي
(جامعة الحسن الثانى بالدار البيضاء _ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية _ عين الشق)
نشر إلكترونياً بتاريخ:١ يوليو ٢٠٢٥ م

الملخص:

تعد القضية الفلسطينية تعد واحدة من أكثر القضايا تعقيدا في العالم حيث تعود جذورها إلى النصف الأول من القرن العشرين، وتتعلق بالحقوق السياسية والإنسانية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، كانت القضية الفلسطينية محورا رئيسيا في جهود المنظمة لحل النزاعات الدولية، وفي عام ١٩٤٧ ، اقترحت الأمم المتحدة خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين، لكن هذا الاقتراح لم ينفذ بسبب النزاع القائم.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت الأمم المتحدة توجهات متزايدة لدعم حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك التصويت لصالح قرار يمنح فلسطين وضع دولة غير عضو في ٢٠١٢، هذا القرار ساهم في تعزيز الهوية الفلسطينية على الساحة الدولية وبالتالي تسعى فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة حيث يعتبر ذلك خطوة مهمة نحو الاعتراف الدولي بحقوق الفلسطينيين، لكن هذا التوجه يواجه مقاومة، خاصة من بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك الولايات المتحدة. وتظل القضية الفلسطينية موضوعا ساخنا في النقاشات الدولية، حيث تواصل الأمم المتحدة العمل على إيجاد حل سلمى دائم يضمن حقوق جميع الأطراف المعنية.

الكلمات المفتاحية :

(القضية الفلسطينية - الأمم المتحدة - الحقوق السياسية والإنسانية - الديمقراطية -النزاع الدولي)

Abstract:

The Palestinian issue is one of the most complex issues in the world, with roots dating back to the first half of the 20th century. It concerns the political and human rights of the Palestinian people, including their right to self-determination and the establishment of an independent state. Since the founding of the United Nations, the Palestinian issue has been a central focus of the organization's efforts to resolve international conflicts. In 1947, the UN proposed a plan to partition Palestine into two states, but this proposal was never implemented due to the ongoing conflict.

In recent years, the UN has witnessed increasing support for Palestinian rights, including voting in favor of a resolution granting Palestine non-member state status in 2012. This resolution contributed to strengthening the Palestinian identity on the international stage. Palestine is therefore seeking full membership in the UN, which is considered an important step toward international recognition of Palestinian rights. However, this move faces resistance, particularly from some member states, including the United States. The Palestinian issue remains a hot topic in international discussions, as the UN continues to work to find a peaceful solution that guarantees the rights of all concerned parties.

Keywords:

(The Palestinian issue - United Nations - Political and human rights - Democracy - International conflict)

المقدمة:

تعد القضية الفلسطينية واحدة من أبرز القضايا الدولية التي شكلت محط اهتمام الأمم المتحدة منذ تأسيسها، ومنذ عام ١٩٤٧، حينما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم (قرار (١٨١)، كانت الأمم المتحدة مركزا رئيسيا في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما تركز اهتمام الأمم المتحدة بشكل خاص على تحقيق حقوق الفلسطينيين وسبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومنح العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة يمثل هدفا كبيرا يسعى الفلسطينيون لتحقيقه، وتعتبره خطوة أساسية نحو الاعتراف الدولي الكامل بدولتهم.

وبالتالي تسعى القضية الفلسطينية لتحقيق الاعتراف الدولي الكامل من خلال منحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهو هدف يعكس طموحات الفلسطينيين نحو تحقيق السيادة والاستقلال، رغم الدعم الدولي الواسع والمبادرات المتعددة، تبقى عملية تحقيق هذا الهدف معقدة وتعتمد على توافقات سياسية واستراتيجية على الصعيدين الإقليمي

والدولي. وبالتالي كيف ساهمت القضية الفلسطينية وتوجهات الأمم المتحدة نحو منح العضوية الكاملة؟

كيف تبلورت القضية الفلسطينية من خلال السعي نحو العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؟ وأين تتجلى تدويل القضية الفلسطينية على المستوى الدولي؟ وماهي الحلول الممكنة لتوجهات الوضع الداخلي الفلسطيني؟ وأين تتجلى سيناريوهات منظمة التحرير الفلسطينية؟

المطلب الأول: العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وتدويل القضية الفلسطينية.

إن اضفاء المسؤولية الدولية الكاملة على القضية الفلسطينية ومسؤولية الأمم المتحدة والدول المنضمة اليها في نشأة "دولة إسرائيل، وعدم قدرتها أو فشلها حتى الآن في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، هو أحد سبل واهداف القيادة الفلسطينية في إدارة وحل الصراع وإنهاء الاحتلال، إلى جانب تفعيل المسؤولية الدولية اتجاه تطبيق العقوبات الدولية التي يقررها ميثاق الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى على "إسرائيل

فالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة وتدويل القضية الفلسطينية، سيمنح للفلسطينيين هامشا أوسع للدخول في كافة المنظمات الدولية، وتطبيق فعلى لكافة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى انه يساهم في تحرير القضية الفلسطينية من قبضة الاحتكار الأمريكي، ومحاصرة وعزل "دولة إسرائيل دولياً بفضحجرائمها ومحاسبتها ومقاضاتها دولياً، وتعزيز التعاطف والتأييد والدعم الدولي الرسمي والشعبي للحقوق الوطنية الفلسطينية، وترسيخ الهوية الوطنية والكيان الوطني الفلسطيني في المحافل الدولية، وتأمين الحماية الدولية لفلسطين الشعب والأرض.

الفقرة الأولى: السعي نحو العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

تمنح العضوية الكاملة للدولة في الأمم المتحدة عددا من الحقوق مثل المشاركة في التصويت على مشاريع القرارات وغير ذلك، كما تمنحها فرص العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن وعضوية الأجهزة الأخرى التابعة لها، إلا أن عدم عضوية الدولة في الأمم المتحدة لا يلغي وجود الدولة كدولة، ولا ينقص من شأنها كدولة، ولا يحد من كونها أحد أشخاص القانون الدولية.

فالاعتراف بقيام دولة أو حكومة جديدة عمل يعود لسائر الدول والحكومات وحدها أن تمنحه أو أن تمتنع عنه، وهو ينطوي ضمنا بوجه عام، على الاستعداد لإقامة علاقات دبلوماسية، وإن الأمم المتحدة ليست دولة ولا حكومة، لذا فهي لا تملك أي سلطة للاعتراف بدولة أو بحكومة، وبصفتها منظمة مؤلفة من دول مستقلة، باستطاعتها قبول دولة جديدة في عضويتها، أو قبول وثائق تفويض الممثلين عن حكومة جديدة.

وقد اكتسبت فلسطين شخصيتها القانونية كشخص من أشخاص القانون الدولي من خلال الاعتراف بها دولة نتيجة لزخم الاعترافات الدولية بها، وتبادل التمثيل الدبلوماسي، والتعاقدات الثنائية الدولية، واستحقاق ايلول ٢٠١٢ في الامم المتحدة، وغيرها من التصرفات الدولية، إلا ان الهدف من نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، هو ترقية المركز القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة، ما من شأنه تغيير النظرة السياسية والقانونية للقضية الفلسطينية في أروقة المنظمة الأممية، ولفهم آلية وإجراءات اكتساب صفة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والسيناريوهات الممكنة نتناول ذلك في (أولاً)، أما (ثانياً) فقد خصصتها لطلب فلسطين المقدم للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

اولا: اجراءات العضوية الكاملة الامم المتحدة

ينص البند الرابع في **الفقرة الأولى** من الميثاق، على خمسة شروط أساسية. فيما الفقرة الثانية تحدد الإجراء المفترض اتباعه، فالدولة المرشحة لاكتساب العضوية يجب أن تستوفي الشروط الآتية:

- 1أن تكون مستقلة وجود دولة تعتبر فلسطين نفسها دولة منذ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ ، حيث منذ ذلك الحين وحوالي مئة دولة أعضاء في الأمم المتحدة تعتبر فلسطين دولة شكلياً، إذا رأي أكثرية أعضاء الجمعية العمومية محسوم بهذا الخصوص، وقد تأكد ذلك نتيجة استحقاق ايلول ٢٠١٢، بالاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو في الامم المتحدة.

-2-أن تكون دولة مسالمة محبة للسلام" يوضح إعلان استقلال ١٩٨٨ ان الدولة الفلسطينية تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الارهاب، أو باستعمالها ضد لامة أراضيها أو سلامة اراضي أي دولة أخرى، وهذا التصريح الذي يلزم الدولة الفلسطينية.

-3-أن تقبل بمتوجبات الميثاق التزامات الميثاق، وهو شرط بديهي، لأن دولة ترغب في الالتزام بمعاهدة دولية عليها أن تقبل بالضرورة الالتزامات التي تنص عليها هذه المعاهدة، وقد سبق لفلسطين أن صرحت في إعلان الاستقلال ١٩٨٨ ، بأنها توافق على الالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة 2012، بالاعتراف بفلسطين دوله مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

-2-أن تكون دولة مسالمة محبة للسلام"؛ يوضح إعلان استقلال ١٩٨٨ ان الدولة الفلسطينية تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الارهاب، أو باستعمالها ضد لامة أراضيها أو سلامة اراضي أي دولة أخرى، وهذا التصريح الذي يلزم الدولة الفلسطينية.

-3أن تقبل بمتوجبات الميثاق التزامات الميثاق، وهو شرط بديهي، لأن دولة ترغب في الالتزام بمعاهدة دولية عليها أن تقبل بالضرورة الالتزامات التي تنص عليها هذه المعاهدة، وقد سبق لفلسطين أن صرحت في إعلان الاستقلال ١٩٨٨ ، بأنها توافق على الالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة

-4-أن تكون قادر على استيفائها تنفيذ الالتزامات"، إن المواقف الكثيرة التي اتخذتها منظمة التحرير منذ عام ١٩٧٤ ، منها حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية من خلال التوقيع على اتفاقيات اوسلو، إلى جانب اعمال السلطة الفلسطينية في محاربة الارهاب ورفض التهديد بالقوة أو استعمالها ضد اراضي دولة أخرى بالإضافة إلى تحقيق الأمن يبدد كل الشكوك في هذا الشأن.

-5أن تكون مستعدة للقيام بذلك الرغبة في تنفيذ الالتزامات؛ إن الالتزام بالشروط السابقة، هو استيفاء للشرط الخامس

كما ان الدولة المرشحة ليست مضطرة إلى تقديم البرهان على استيفائها هذه الشروط، ومن الجدير ذكره أن فلسطين استوفت المتطلبات الأساسية لقيام الدولة المدرجة في اتفاقية مونتيفيديو عام ١٩٣٣، وهي:

.السكان الدائمين في اراضيها وهو الشعب الفلسطيني المقيم في اراضي عام ١٩٦٧ ، الضفة الغربية وقطاع غزة.

حقها في تقرير المصير معترف به من قبل الامم المتحدة مراراً وتكراراً ومحكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤

اراضي محددة بالرغم من احتلالها من قبل "إسرائيل" فإن اراضي الدولة الفلسطينية معترف بها على حدود عام ١٩٦٧. القدرة على الدخول في علاقات مع الدول لدى فلسطين سفارات وبعثات في

أكثر من مائة دولة.

كما ينظر مجلس الأمن المؤلف من ١٥ عضوا الطلب في غضون ٣٥ يوما على الأقل من انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة، أو إذا ما دعا إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لا تقل عن أربعة عشر يوما قبل انعقاد دورة من هذا القبيل ، ويجب أن تحصل أي توصية بقبول الانضمام على أصوات إيجابية في المجلس، بشرط ألا يصوت أي من الأعضاء الدائمين الخمسة المتمتعة بحق النقض ل و أعضاء الاتحاد الروسي، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (الفيتو) وهي والولايات المتحدة الأمريكية - ضد "الطلب" القرار

في حال توصية مجلس الأمن بقبول الانضمام، فانه يقدم هذه التوصية مع سجل كامل للنقاش للجمعية العامة ويحال الأمر لها لتنظر في الطلب، تبت الجمعية العامة في الطلب بعد أ، تنظر إذا كانت الدولة مقدمة الطلب هي دولة محبة للسلام وقادرة ومستعدة لتنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق، ويجب أن تقرر الجمعية العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين لقبول العضوية الذي قدمته الدولة الجديدة، ويعلم الأمين العام الدولة صاحبة الطلب بقرار الجمعية العامة، وإذا قبل الطلب يبدأ نفاذ العضوية من التاريخ الذي تتخذ فيه الجمعية العامة قرارها في الطلب ، وفي حالة الرفض، فإن الجمعية العامة، وبعد النظر الكامل في التقرير الخاص المقدم من مجلس الأمن، ترسل الطلب إلى المجلس، جنبا إلى جنب مع سجل كامل لنقاش الجمعية العامة، لمزيد من الدراسة والتوصية.

اما في حال لم يوص مجلس الأمن بقبول الدولة صاحبة الطلب في العضوية أو أجل النظر في طلبها، فإنه يقدم تقريرا خاصا إلى الجمعية العامة أيضا مع سجلا كاملا للنقاش الذي دار حول هذا الطلب وللجمعية العامة، بعد أن تدرس التقرير الخاص لمجلس الأمن دراسة وافية، أن تعيد الطلب إلى المجلس ومعه محضر كامل لمناقشته في الجمعية، وذلك للنظر فيه من جديد وتقديم توصية أو تقرير بشأنه.

وعليه فإن السعي نحو تقديم طلب لقبول عضوية فلسطين في الامم المتحدة، يحتم المرور بتوصية ايجابية من مجلس الأمن، ويجب أن يتخذ بأغلبية تسعة أعضاء يكون بينها كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إلا أن سلوك منظمة الأمم المتحدة يسلم بأن امتناع عضو دائم لا يبطل القرار التي تتخذها اغلبية تسعة أعضاء.

هذا إلى جانب أن اربعة اعضاء دائمين في مجلس الأمن الصين، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة - أعلنوا جهوزيتهم (التزموا) الامتناع عن استخدام امتيازهم حق الفيتو في التصويت حين يُدعى مجلس الأمن للبت في توصيات من هذا النوع قبول اعضاء جدد، كما التزمت الولايات المتحدة حسب قرار فندنبرغ ١٩٤٨ ، الصادر عن الكونغرس الأمريكي بالامتناع عن التصويت نهائياً في حال كان قبول دولة ما لا يحظى بموافقتها.

وينص البند ٣٦ الفقرة الأولى من الميثاق، على أن مجلس الأمن يمكنه اتخاذ توصية تقضي باعتماد الإجراءات أو الوسائل الملائمة، وبناء على هذه التوصية يمكن أي عضو في مجلس الأمن أن يقترح حلا

يقضي بقبول فلسطين في منظمة الأمم المتحدة، وفي هذه الحال، يجدر بالولايات المتحدة وهي فريق في النزاع واستناداً إلى البند ٢٧ الفقرة الثالثة، أن تمتنع عن التصويت على هذا الاقتراح، وحتى لو صوتت سلباً فعلى رئيس مجلس الأمن اعتبار التصويت من دون قيمة وهكذا سيعتمد مجلس الأمن توصية قبول فلسطين على رغم اعتراض الولايات المتحدة، لكن توصية مجلس الأمن ستكون بناء على البند ٣٦ الفقرة الأولى، وهو يتعلق بحل النزاعات، وليس بناء على البند ٤ المتعلق بقبول الانتساب، وحينئذ يمكن للجمعية العمومية الفصل في طلب الانتساب، مستندة على هذه التوصية.
ثانيا: طلب فلسطين العضوية الكاملة في الامم المتحدة.

قدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس" طلب فلسطين

للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة للأمين العام لهيئة الامم المتحدة بان كي مون" بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٣ ، وقد رفض طلب عضوية دولة فلسطين" من قبل لجنة العضوية التابعة لمجلس الأمن بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١١، وذلك نتيجة عجزها عن جمع تسع أصوات كانت ستكون كافية لعرض الطلب الفلسطيني للعضوية أمام مجلس الأمن، مما أجهض بشكل مسبق عملية التصويت داخل مجلس الأمن على عضوية "دولة

فلسطين" في هيئة الأمم المتحدة.

وقد أعلن الرئيس الفلسطيني اثناء تسلمه رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الحكومة الفلسطينية ستبدأ بالإجراءات الضرورية للوصول إلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، إذ أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض "المالكي" أن فلسطين ستبدأ حملة لحشد التأييد في مجلس الأمن، مع التوجه لتقديم طلب العضوية في قادم الأيام، مؤكداً ان

الطلب سيواجه (فيتو) من الولايات المتحدة ولكن ذلك لن يمنع تقديم الطلب للحصول على العضوية الكاملة.

مهما يكن، فإن طلب انتساب فلسطين عضو كامل في الامم المتحدة، حتى إذا اصطدم ب (فيتو) الولايات المتحدة، أو تذرع أحد أعضاء مجلس الأمن أن شرطاً أو أكثر من الشروط الأساسية غير مستوفي، فإن ذلك لن يمنع الموافقة على إقرار العضوية في النهاية، وثمة سوابق عديدة تؤكد ذلك، إذ يشير جدول السلوك الذي تتبعه اجهزة الأمم المتحدة، مع ملحقاتها الخمسة عام ١٩٤٥ - ١٩٨٠ ، على أن أكثر من طلب انتساب لم يحظ بالموافقة، لأن الدول المرشحة كانت تفتقر إلى شرط أو آخر في شروط مقومات الدولة (ارض محدد، حدود ثابتة سلطة مستقلة، إلخ...)، لكن هذه الدول تم قبولها لاحقا من دون أن يحدث تغييرفي الشروط غير المستوفاة.

ويمكن إدراج ثلاثين دولة في هذا السياق، من بينها مثالاً لا حصراً، حصول "إسرائيل" على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بتاريخ ١١ مايو/ أيار ١٩٤٩ ، دون توفر شروط العضوية فيها آنذاك ولا حتى في يومنا هذا، كما جنوب السودان" التي تم قبولها كدولة عضو في الأمم المتحدة بتاريخ ١٤ يوليو/ تموز

٢٠١١، وما من أحد يدعي أن لديها مؤسسات دولة أو أن حدودها النهائية معروفة أو حتى انطباق جميع شروط العضوية عليها، فالعملية برمتها مسألة سياسية تحسم بالتصويت وليس بالتفسير الضيق والمقيد لنصوص الميثاق ولوائح الجمعية العامة فالقوة التصويتية هي التي منحت العضوية الإسرائيل وجنوب السودان وغيرها من الدول، إذ ان اعضاء مجلس الأمن مثلهم مثل اعضاء الجمعية العمومية، لا حاجة لهم لتبرير تصويتهم هو ناتج عن تقديرهم الشخصي وموقفهم حيال الدولة المرشحة وهو ما ينفي عدم إمكانية الحصول على العضوية الكاملة الدولة فلسطين كنتيجة لخلل في شروط العضوية أو غيرها من الحجج، إذ أن الجانب الأكثر أهمية في هذا الإطار، هو أنه يتوجب على مقدم الطلب أن تكون دولة، ومع ذلك، فإن الاعتراف بالدولة ليس مسألة قانونية، بل مسألة واقعية وسياسية محضة، فلا يمكن التأكد باستخدام اختبار موضوعي استنادا على مجموعة واضحة من المعايير القانونية، فلا اتفاقية "مونتيفيديو"، ولا النظريات المختلفة حول الاعتراف بالدولة هي مفيدة في تحديد مكانة الدولة او اعتبارها دولة من عدمه.

وعليه، فإن طلب انتساب فلسطين إلى الأمم المتحدة، حتى إذا اصطدم بالرفض في مجلس الأمن مرة أخرى، لن يرتب نتائج سلبية حيال فلسطين، لأن مجلس الأمن تقوم مسؤوليته في الدرجة الأولى على حفظ السلام، وليس مؤهلاً قانونياً لإعطاء صفة الدولة لكيان ما أو نزعها عنه، ويمكنه المشاركة فقط في منح التوصية لقبول صفة عضو في المنظمة، مع الحقوق والواجبات المترتبة على هذه الصفة، أما فيما يخص تصويت الجمعية العمومية المؤلفة من كل أعضاء المجموعة الدولية تقريبا فالوضع مختلف، إذ أن اعترافها بصفة الدولة أو رفضها الاعتراف مهمان بطريقة مختلفة على الأقل على الصعيد السياسي، فهو يعزز موقف فلسطين كدولة، وإن لم تكن عضواً في المنظمة الدولية، وسيسهل الجلاء عن الأراضي المحتلة، وستبدو إسرائيل أكثر من أي وقت قوة احتلال.

وفي اطار دعم تأييد طلب العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، فإن حشد التأييد والدعم الدولي من خلال تدويل القضية الفلسطينية بما تحمله من ايجابيات عامة على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، اصبح ضرورة استراتيجية فرضتها التطورات على المسار الفلسطيني في المجال الدولي والداخلي، وذلك لوضع حد للتنصل من مسؤوليات المجتمع الدولي اتجاه القضية الفلسطينية، وخلق فرص المحاسبة "اسرائيل" ومعاقبتها دولياً من خلال تفعيل الآليات الدولية وكسب التأييد الدولي حول حل الدولتين للضغط على "إسرائيل"، لحل قضايا الوضع النهائي للدولة الفلسطينية ، نتناول سبل تدويل القضية الفلسطينية على المستوى الأممي والدولي من خلال الفقرة الثانية.

الفقرة الثانية: تدويل القضية الفلسطينية على المستوى الدولي.

إن التدويل هو خلق وضع على أرض الواقع، بشكل لا تستطيع المنظومة الدولية مواصلة التنصل من المسؤولية أو التواطؤ مع الطرف القوي المسيطر بشأنه، كما لا تستطيع المجموعة أو الشعب الضحية القبول بواقع الانتهاك المستدام لحقوقه، والمتواصل كما لو كان أزليا، ولا يقبل أيضا أن تتهرب المنظومة الدولية من مسؤوليتها، بالإضافة لذلك فان التدويل وضع تصبح فيه الآليات الدولية فعالة ومتحركة إلى جانب الحقوق، بالتالي تسعى إلى فرض إحقاقها على منتهكيها وإلى دعم الضحية في استعادة حقها كذلك، ويمكن أن يكون أهم تغيير تخلقه عملية التدويل كامناً في التمركز حول الحق الذي يشكل أحد أهم أركان قوة الضحية المستضعفة في تعطيل مفعول قوة وسطوة وقمع الطرف المسيطر.

ويتمثل تدويل القضية الفلسطينية في إحياءها على الأجندة الدولية والحضور الدولي، وتحميل المجتمع الدولي المسؤولية السياسية والقانونية عن استمرار الاحتلال وعدم تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية واعتماد إطار دولي كالية لحل الصراع، وانتزاع المزيد من الحقوق الفلسطينية والاستفادة من المزايا الناجمة عن المكانة الجديدة في الأمم المتحدة بالطرق الديبلوماسية المتفق عليه وطنيا، ما الجديدة في الأمم بالطرق الديبلوماسيه سيؤدي إلى فتح المجال أمام الفلسطينيين لاستخدام جميع الآليات الدولية المتاحة لفتح موضوع مسؤولية "إسرائيل" عن انتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني.

لهذا فقد ترسخت لدى القيادة الفلسطينية قناعة بالتوجه نحو اعادة تدويل القضية الفلسطينية، وذلك من خلال العمل على السبل القانونية والسياسية والدبلوماسية في التعاطي مع المجتمع الدولي ودول العالم نتناولها في (أولاً)، إلى جانب تفعيل دور المجتمع المدني والعمل الدبلوماسي الشعبي لتعظيم الحضور الشعبي الدولي والعالمي للقضية الفلسطينية نتناوله في (ثانياً)

أولا: سبل قانونية وسياسية ودبلوماسية لتدويل القضية الفلسطينية.

ادى الانشغال الدولي بالتطورات الكبرى التي تحدث في المنطقة مؤخراً، بما تشمله في أزمات وتغيرات وصراعات ومحاولات رسم خرائط جديدة، إلى تراجع الاهتمام بالشأن الفلسطيني، والتعاطي معه بشكل محدود وفق التطورات والأحداث المستجدة التي شهدها العالم العربي والإسلامي، سواء على صعيد المشهد الدولي والأممي أو على المستوى الداخلي في الدول العربية والإسلامية وتفاعلاتها مع القضية الفلسطينية، إلى تحولات في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية، هذه التحولات أخذت مكانة متقدمة ضمن سلم الأولويات على حساب القضية الفلسطينية، بشكل يوحي بأن الصراع العربي - الإسرائيلي لم بعد الصراع المركزي في المنطقة.

لذلك، فإن العمل على أعادة تدويل القضية الفلسطينية على الصعيد الأممي وعلى مستوى الدول العربية الإسلامية يكون من خلال بلورة استراتيجية قانونية وسياسية ودبلوماسية شاملة وقابلة للتطبيق، من خلال اتباع خطوات إجرائية خاصة بذلك، وطرق جميع الأبواب القانونية والدبلوماسية على الصعيد الدولي ٢٨.

ومن أجل دولية القضية الفلسطينية وإعادتها إلى أروقة الامم المتحدة وإجبارها على التدخل من جديد، باعتبارها الأمم المتحدة أحد أهم منظمات المجتمع الدولي، فإن التعاطي معها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور والمسائل التالية:

عدم حصر التوجه لهيئة الأمم المتحدة بموضوع العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية، وإنما نقل جميع ملفات القضية الفلسطينية الأساسية القدس والحدود والاستيطان والسيادة والأسرى واللاجئين والمياه والموارد الطبيعية، إلى أروقة

الأمم المتحدة ودفعها للسعي لتفعيل القرارات الصادرة عنها، واستصدار قرارات جديدة لإدانة الاحتلال وانتهاكاته ودعم القضية الفلسطينيةطرح موضوع فتوى محكمة العدل الدولية تموز عام ٢٠٠٤ بشأن عدم شرعية مسار جدار الفصل الإسرائيلي لمخالفته خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ، وعدم شرعية المستوطنات، على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحويلها من رأي استشاري إلى قرارات وآليات عمل، وذلك بالاستعانة بتوصية أعلى هيئة قضائية على مستوى العالم، والتي جاءت بأن على جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة وقف، أو الامتناع عن القيام أو المساعدة في توسيع "إسرائيل" لمدى الجدار ، إلى جانب الاستعانة بالمستجدات القانونية التي وضعتها لجنة القانون الدولي حول مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، ما يصفى مسؤولية على الدول والمنظمات بعدم تقديم المساعدة والعون لإسرائيل إذ

تواصل احتلالها ومصادرتها الاراضي، حتى أن ذلك قد يشمل مناشدة الدول والمنظمات بدراسة احتمال تعليق الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية، والتجارية مع "إسرائيل"، ما دامت هذه الاتفاقيات تطبق على الأراضي المشكلة للدولة الفلسطينية.

ه دعوة الجمعية العامة لمطالبة الدول الأطراف باتفاقية جنيف الأربع بعقد مؤتمرها الخاص بسبل إلزام "إسرائيل" باحترام وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على صعيد الأرض الفلسطينية المحتلة.

ه تفعيل كافة آليات حماية الانسان الدولية في الاراضي الفلسطينية، الانضمام لكافة الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وللمعاهدات والاتفاقيات الدولية العامة والدفع نحو تطبيقها على اراضي الدولة الفلسطينية، واللجوء

إلى محكمة الجنايات الدولية باعتبارها أحد اهم سبل تدويل القضية الفلسطينية على مستوى اجهزة الأمم المتحدة ومحاكمة "إسرائيل" وجنر الاتها بارتكاب جرائم حرب شاملة ضد الشعب الفلسطيني، ما يشكل ضغوط هائلة على المنظومة الدولية و "إسرائيل"، لتحمل مسؤولياتها.

إعادة بحث الفلسطينيين لقرار التقسيم والتمسك به كمرجعية وأساس لحدود الدولتين، وبالتالي التمسك بهذا القرار كأساس لتحديد الإطار الجغرافي لحدود الدولة الفلسطينية، وطرحرفض "إسرائيل" لفكرة الانسحاب من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ باعتباره إخلالا بالسلم والأمن الدوليين مما قد يفتح المجال أمام الجمعية العامة للتدخل استنادا المضمون قرارها الشهير رقم ٣٧٧ الصادر بتاريخ تشرين

الثاني نوفمبر ١٩٥٠ (الاتحاد من أجل السلم.

ه وضع أساس واضح ومتفق عليه دوليا للمفاوضات، وذلك بالعودة للمرجعية الأممية تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والتصريحبفشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لعدم وجود مرجعية واضحة لها، والعمل بشكل جدي على الربط بين العمل السياسي والكفاحي بما يخدم إحداث تعديل في موازين القوى المختلة بشكل فادح لصالح دولة الاحتلال، والتي أثرت على

مجمل مسار ومخرجات المفاوضات السابقة.

إلى جانب الاعتبارات القانونية والسياسية السابقة للتعامل مع منظمة الأمم المتحدة، فإن عملية تدويل القضية الفلسطينية تتطلب إعادة توجيه البوصلة نحو تحقيق الهدف المركزي للديبلوماسية الفلسطينية وتفعيل كافة الهيئات المختصة بالعلاقات الخارجية الفلسطينية لكسب وتفعيل. الخارجي التأييد الدولي للقضية الفلسطينية وتدويلها، وتجسيد البعد الدولي للقضية على أرض الواقع، وذلك من خلال

إعادة تدعيم القضية الفلسطينية على مستوى جامعة الدول العربية، إذ انه ونتيجة للتغيرات التي شهدها العالم العربي منذ عام ٢٠١١، وتأثيرها المباشر على أجندة الجامعة العربية اصبح دورها ومستوى اهتمامها اتجاه القضية الفلسطينية يوصف بالمحدود، وعليه فإن العمل على وضع القضية الفلسطينية على اجندة الجامعة العربية باعتبارها اهم قضية عربية، والحصول على قرارات ملزمة للدول العربية اتجاه القضية الفلسطينية والزام الدول العربية بالتمسك بالمبادرة العربية للسلام وفرض الحصار السياسي والاقتصادي على "إسرائيل" يلعب دوراً مهماً في تدويل القضية الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تدويل القضية الفلسطينية له فوائد عديدة من بينها، الحصانة من الدعاوي القضائية عن أعمال الإرهاب في المحاكم الأمريكية، إلى جانب قدرة الفلسطينيين على تفعيل مبدأ الولاية القضائية مع الدول التي تقبل وتعمل بهذا المبدأ، وهو ما قامت به من خلال مقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين في المحاكم الأوروبية تحت الولاية القضائية العالمية، ولها ان تفعل هذا المبدأ أيضاً مع الدول التي أقيمت معها علاقات ديبلوماسية، وتقديم ملفات عن الجرائم الإسرائيلية لمحاكم هذه الدول ومتابعة الأحكام الصادرة عنها، وذلك في إطار عزل ومحاسبة دولة الاحتلال الإسرائيلي.

ثانيا: تعزيز دور المجتمع المدني والدبلوماسية الشعبية لتدويل القضية الفلسطينية.

إن خلق وتعزيز الأطر المؤسساتية الأهلية والشعبية لخلق تضامن عالمي مع القضية الفلسطينية يساهم في تحمل أوساط متزايدة في مختلف أنحاء العالم للمسؤولية ومشاركة الضحية همومها وتقاسم أعباء ومسؤوليات النضال معها في سبيل استرجاع الحقوق، كما أن التضامن والتدويل في أساسه هو فعل إنساني وطاقة عالمية أو معولمة، تقوم بعملية مضاعفة قوة الضحية، باعتبار أن الضحية في موقعها ومكانها تعاني أساساً من اختلال كبير وصارخ في توازن القوى المحلي، ودور التدويل والتضامن تقليص هذه الفجوة أو إبطال مفعولها وإبطال قدرة القامع على مواصلة قمعه، كما يزداد الأثر ويتعاظم حين تحسن الضحية إيجاد عوامل مضاعفة للأثر بما فيها استخدام اليات جديدة وأدوات نضالية متحررة من سطوة القامع في سبيل إحقاق عدالة قضيتها.

كما أن جوهر التدويل يكمن في تحريك فعل التضامن واستدامته والمقصود هو تحريك المحافل الدولية الرسمية باتجاه تحمل مسؤولياتها من خلال المجتمع المدني، إضافة إلى التضامن الشعبي وُلياتها المجتمع عبي العالمي، التي كلما تواصل واتسع نضالها فإن حركة التضامن المتجددة والمتجددة والمتسعة تقود حراكا في بلدانها أو مناطقها وداخل مجتمعاتها وتشكل ضغطاً مؤثرا على حكوماتها وبرلماناتها وإعلامها وعلى الهيئات الدولية والمحافل الرسمية، فيتحرك كل في مستوى قراره ودوره للتأثير باتجاهين: الأول هو دعم الضحية وتدعيمها وتعزيز الأمل لديها بالانتصار وتحقيق الأهداف، والثاني، إضعاف الجهة الظالمة المحتلة العنصرية الاستعمارية وعزلها وفرض العقوبات عليها ونزع شرعيتها وصولاً إلى تفكيك منظومتها القمعية البنيوية وإحقاق حقوق الشعب الضحية اعتمادا على نضاله التحرري وعلى الشرعية الدولية.

فالدبلوماسية الشعبية قائمة على الجهود غير الرسمية في المجال الدبلوماسي والتي تقوم بها الجهات غير الرسمية من منظمات غير حكومية وهيئات مجتمع مدني ووسائل الأعلام وجماعات الضغط والنقابات المهنية، ويكون ذلك عن طريق الاتصال والتعامل بين الشعوب والتنظيمات السياسية المباشرة، وذلك من خلال مخاطبة الجماهير بالوسائل الشعبية لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب ويطلق عليها القوة الناعمة، في محاول لإيجاد تفاهم وتقبل لأفكارها وسياساتها ومؤسساتها وثقافتها وأهدافها الوظيفية، عن طريق الاحزاب والتشكيلات غير الرسمية الموجودة في نسيج المجتمع وهي بهذا تختلف عن الدبلوماسية الرسمية المعينة فقط بالحكومات كما تشمل الجوانب والانشطة التي تنخرط فيها السياسية الخارجية بهدف رعاية المصالح الوطنية على الصعد الرسمية وغير الرسمية، وبذات الوقت تساند الدبلوماسية الرسمية في انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة.

وتعمل الدبلوماسية الشعبية من خلال مجموعة من الاشخاص أو مؤسسة أو هيئة شعبية تقوم بإرسال رسائل بهدف خلق صورة ذهنية عنها لدى الآخرين، ووسائل ارسال هذه الرسائل سواء عبر اساليب الكترونية مثل التلفزيون الراديو ومواقع الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي، أو من خلال الاتصالات الشخصية المباشرة مثل التبادل الطلابي وارسال الوفود الاعلامية والصحفية وغيرها.

وذلك بهدف قيام علاقات مباشرة بين الشعوب في العالم بغية زيادة التألف الدولة ما، أي جعل الأفراد يفكرون في الدولة ويطورون من صورتها الإيجابية لديهم، إلى جانب التأثير على توجهات الشعوب بما يخدم مصلحتها، وزيادة الجهد الشعبي الذي يسعى إلى التأكيد على كرامة الإنسان وحرية قراره من أجل إحداث التغيير وترقية سلوكه ومظهره العام إلى جانب السعى إلى تفعيل المشاركة الشعبية من خلال قنواتها غير الرسمية ، وتعزيز أولويات السياسية الخارجية من خلال توجيه سياستها، وإمكاناته باعتباره مؤثراً على صناع القرار، وتوسيع الحوار بين المواطنين ومؤسسات الدولة ونظرائهم بالخارج وتعزيز فكرة المواطنة والحفاظ على نسيج المجتمع، والتي تتعارض مع سياسيات وأهداف الحكومة على الصعيد الدولي، وتفعيل دور الشعوب.

كما تسعى الدبلوماسية الشعبية إلى احداث التواصل مع غير الدول والأطراف الفاعلة في المجتمع المدنى، مثل : المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والجمهور العام، والغرض هو التأثير على نفوذ الجهات الفاعلة من غير الدول من ثم لعب دور حيوي في حماية مصالح الدولة والتصدي للعناصر المناهضة والمعارضة، إذ يبرز دور المنظمات الأهلية بفاعلية كبيرة في هذا النوع من الدبلوماسية؛ حيث أن أهمية إقحام المنظمات الأهلية في رسم استراتيجيات الدبلوماسية العامة على مجاراة العلاقات الدولية الحديثة المتمثلة بالاعتماد على المؤسسات الدولية، وإنما هي أكثر الطرق فعالية لتطوير وتطبيق هذه الاستراتيجيات، كما أن المنظمات الأهلية هي الأكثر قدرة على الانخراط بمؤسسات المجتمع المدني وإن بعضها فيما بعد جماعات ضاغطة وكانت نماذج ناجحة ووصلت إلى أهدافها.

وإن احد اهم اعمال الدبلوماسية الشعبية هي إطلاق حملة مقاطعة "إسرائيل" وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها التي اطلقتها مجموعة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الذكرى السنوية الأولى على صدور فتوى محكمة العدل الدولية، وقد نجحت حركة المقاطعة الدولية في خلق حركة عالمية تدفع باتجاه تحقيق توصيات محكمة العدل الدولية؛ الأمر الذي دفع بدوره الكنيست الإسرائيلي لان يقر بتاريخ ١١ تموز ٢٠١١ قانوناً جديداً يحظر على الأفراد والمنظمات مقاطعة إسرائيل الدولة وكذلك حظر مقاطعة منتجات المستوطنات والمشاريع الإسرائيلية ٤٣.

إلى جانب ذلك، فإن تفعيل أفضل للدبلوماسية الشعبية يكون من خلال العمل على تفعيل عمل الجاليات الفلسطينية في مختلف دول العالم لإبراز وإظهار محورية وعدالة القضية الفلسطينية، من خلال إقامة الفعاليات واللقاءات مع منظمات المجتمع المدني، واستثمار وسائل الإعلام المتاحة لهذه الجاليات في حشد وتوجيه المؤمنين بعدالة القضية للضغط على حكوماتهم لتأييد الحراك الديبلوماسي في هيئات الأمم المتحدة إضافة إلى تشكيل لجان شعبية لقيادة المقاومة الشعبية السلمية، والعمل بشكل متواز للدعوة للحراكات الواسعة المواكبة للحراك الديبلوماسي في الأمم المتحدة، بحيث تمتد هذه الحراكات الجميع مناطق

تواجد الشعب الفلسطيني لتشكل أداة ضغط ودعم للموقف الفلسطيني في أي حراك ديبلوماسي قادم.

وبالتالي فإن الفلسطينيين لا يمكنهم حل قضيتهم بمفردهم والمطلوب من تدويل القضية هو العودة إلى المرجعية الدولية والعربية فنجاح عملية الدولية وتحصين القضية بحضور ودور عالمي ودولي مهم جدا، إلا انه ليس الحل للقضية الفلسطينية، فالدولة المستقلة لا تقام في اروقة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي ودول العالم، بل على ارض الواقع من خلال حل قضايا الحل النهائي، وإنهاء الاحتلال وتوفير عنصر السيادة للدولة، الذي يمثل العنصر الرئيسي الذي يعطي المعنى لبقية عناصر ومقومات الدولة، وبدون تغيير موازين القوى على أرض
ناصر ومقوما وبدون تغيير موازين القوى على ارض الصراع وفي المنطقة بشكل جدي والمحافظة على مستوى التأييد الدولي وتأكيد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتيين، إلى جانب توفير اطار ومرجعية

للمفاوضات بمعايير واضحة تتضمن وقف الاستيطان واقامة الدولة على حدود ١٩٦٧ ، بحيث يمكن معها حل جميع قضايا الوضع النهائي من خلال المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ٤٦.

المطلب الثاني: توجهات الوضع الداخلي الفلسطيني

سنعالج في المطلب الثاني من خلال التحدث في الفقرة الأولى إلى مستقبل السلطة الفلسطينية، مرورا للتحدث في الفقرة الثانية إلى سيناريوهات منظمة التحرير الفلسطينية.

الفقرة الأولى: مستقبل السلطة الفلسطينية

تعددت السيناريوهات التي تم طرحها لاحتمالات تطور وطابع السلطة الفلسطينية ومستقبلها، خاصة في ملك المضغوط التي مارستها إسرائيل والولايات المتحدة لعزل وتهميش الرئيس محمود عباس، وانهاء دوره، وتزايد الضغوط والانتقادات الداخلية لها، بعد فشلها في تحقيق الأهداف التي جاءت من لينها، علما أن هذه السيناريوهات كان قد تم تناولها قبل وفاة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات إلا أن حدة هذه الأمور ازدادت بشكل متصاعد في ظل مخططات الرئيس ترامب) التي سعت الشطب حقوق الشعب الفلسطيني واحداً تلو الآخر ٤٧.

كما تمر السلطة الفلسطينية مؤخراً بأزمات متلاحقة تجعل من استمراريتها عملية صعبة ليست بالمستحيلة ولكن الأزمات السياسية الداخلية والخارجية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية في ظل تكرار احتجاز إسرائيل للأموال الفلسطينية، يحمل من هذا السيناريو مطروحاً، لا سيما في (٢٠١٥-٢٠٢٠) ، إلا أنه من المؤكد أن فوز جو بايدن سيكون له أثر في السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية وقيادتها، مع التأكيد على أن سياسة إسرائيل ستبقى في نفس الدائرة إذا لم يتم التوصل إلى سياسة جديدة، وتحقيق حلم الدولة الفلسطينية، ولكن من المستبعد أن يصل الأمر إلى هذا السيناريو خلال الفترة القريبة القادمة، خاصة أن مرحلة ترامب انتهت إلا أن احتمالية العودة إلى سيناريو) ترامب مجدداً من الممكن أن تعود إن لم يكن ترامب نفسه أو بشخصية شبيهة لترامب خاصة في ظل استمرار الانقسام ٤٨.

ويبدو هذا السيناريو قابلاً للتحقق في عدة حالات أولها: عدم قدرة القيادة الفلسطينية على ملء الفراغ الذي يشغله الرئيس محمود عباس في ضوء الثقل الذي يمثله الأخير داخلها وثانيها: تزايد حدة الخلافات والانقسامات داخل السلطة نفسها وبينها وبين الفصائل والجماعات الفلسطينية الأخرى ٤٩.

إضافة إلى الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يشكل عبنا تقيلا على القضية الفلسطينية، كما أن امتداد الخلافات إلى حركة فتح نفسها بشكل قد يؤدي إلى تحللها، وإضعافها، وتتمثل الحالة الثالثة في احتمال إقدام إسرائيل على احتلال كافة مؤسسات السلطة، الأمر الذي سيحول دون استمرارها في توجهاتها.

وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات التي ترجحاحتمال حدوث هذا السيناريو، فإن هناك في المقابل عدة عقبات قد تعوق

حدوثه منها الرفض العربي والإسلامي والدولي لهذا الأمر، نظراً لما قد يترتب عليه من تداعيات خطيرة، مثل: انتشار الفوضى في الساحة الفلسطينية والمنطقة ككل. كما أن تدمير السلطة وانهيارها لا يخدم

المصالح الإسرائيلية الأمريكية، إذ سيؤدي إلى إقحام إسرائيل في مواجهة داخلية مع الفلسطينيين، باعتبار أنها تسببت بشكل أو بآخر في تدمير السلطة، وانتشار الفوضى سواء من ناحية زيادة وتيرة العنف الداخلي، أو من ناحية القتال الموجه للإسرائيليين وزيادة شوكة التيارات المتشددة العاملة في الساحة الفلسطينية إضافة إلى أن السلطة نفسها لن تسمح باتساع الخلافات داخلها بالشكل الذي يهدد وجودها، حيث سارعت إلى احتواء هذه الخلافات أكثر من مرة، ورغم ذلك بطن هذا السيناريو قائما ٥٠

الفقرة الثانية: سيناريوهات منظمة التحرير الفلسطينية.

يستدل على هذا السيناريو من خلال إعلان فوز جو بايدن في الانتخابات الأمريكية (٢٠٢٠) ، بالرغم من مواقفه الداعمة لإسرائيل، إلا أنه يمثل خياراً أفضل من دونالد ترامب بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد أعلن بشكل واضح أنه سيعيد استئناف المساعدات للفلسطينيين، وسيعمل على إعادة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات إضافة إلى أنه يؤمن بحل الدولتين. حيث ستعمل السلطة الفلسطينية على استمرار خطابها المجامل للحكومات، ومخاطبة الشعوب، والتأكيد على مفاهيم التحرر، والحق المشروع في الكفاح، وربط العلاقة الخارجية بموقف الدول الداعمة من القصبة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الى الخلاف الأول، والانقسام داخل منظمة التحرير، فيما يتعلق بعلاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الذي قد يشكل عقبة جديدة أمام منظمة التحرير في الإصلاح، ومحاولة جمع الكل الفلسطيني تحت لوانها، لا سيما في مثل المتغيرات الإقليمية والعربية، ويبدو هذا السيناريو الأقرب للواقع، لا سيما بعد فوز
(بايدن في الانتخابات الأمريكية)

وبالتالي منذ تشكيل السلطة الفلسطينية حتى الآن لم يصدر عن أي مسؤول فلسطيني تصريح رسمي يمس وجود (م.ت.ف) أو ينتقص من دور أي من هيئاتها التشريعية أو التنفيذية. غير أن كل من يدقق في أوضاع (م.ت.ف) منذ تشكيل السلطة الفلسطينية حتى الآن، وفي المهمات التي تقوم السلطة الفلسطينية بها كهيئة وكأفراد، يمكن القول إن السلطة الوطنية الفلسطينية تصدرت قيادة العمل الوطني الفلسطيني الرسمي، وأنها حلت محل منظمة التحرير، وسلبتها معظم مهامها، وشلت حركتها، فهي التي تولت إدارة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وهي التي تولت أيضا متابعة العلاقات الفلسطينية - العربية والفلسطينية -الدولية.

ومع ذلك تبقى منظمة التحرير الإطار الجامع، والحل الأول لكافة المشكلات والعقبات الذي يواجه النظام السياسي الفلسطيني، وعلية فقد طرحت الدراسة مجموعة السيناريوهات المتوقع حدوثها مستقبلاً، بما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، واليات طروحاتها مستقبلا ٥٢

خاتمة:

نستشف مما سبق على أن القضية الفلسطينية هي صراع طويل الأمد يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة، وتعود جذور هذا الصراع إلى أوائل القرن العشرين، ويشمل مجموعة من القضايا المعقدة مثل النزاع على الأراضي واللاجئين والقدس.
كما تسعى فلسطين منذ عقود للحصول على الاعتراف الدولي وقد حصلت على وضع دولة غير عضو في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ مما ساهم في تعزيز مكانتها الدولية، وتعتبر العضوية الكاملة في الأمم المتحدة هدفا رئيسيا للقيادة الفلسطينية، حيث تعزز هذه العضوية من حقوق الفلسطينيين وتعطيهم منصة أكبر على الساحة الدولية.

ومع ذلك، تواجه هذه الجهود تحديات، أبرزها معارضة بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، والتي تدعو إلى حلول تفاوضية مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن تبقى الأمم المتحدة ملتزمة بدعم

حقوق الفلسطينيين، ولكن التقدم نحو العضوية الكاملة يعتمد على التوافقات السياسية والضغوط الدولية.

المراجع:

بهجت ابو غربية في خضم النضال العربي الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، السنة ١٩٩٣، الصفحة ١٩

2عارف العارف نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٨ م ١٩٥٢م، الجزء الثاني منشورات المكتبة العصرية، الصفحة ١٦ ة العمر عبد الكريم مذكرات الحاج محمد امين الحسيني، الأهالي للطباعة، الطبعة الأولى ه أسعد عبد الرحمن المنظمة الصهيونية " - ١٩٨٢١٨٨٢م، المؤسسة العربية للدراسات ٣٤ سوريا، ١٩٩٩، الصفحة
والنشر ، ١٩٦٥، الصفحة ٢٣

ه الن تايلر تاريخ الحركة الصهيونية " تحليل للدبلوماسية الصهيونية - ١٨٨٧ ١٩٩٤ م . ترجمة بسام أبو عز الله، دار الطباعة، بيروت، ١٩٦٦ ، الصفحة ١٠ بيرنار غرانوفييه إسرائيل سبب محتمل لحرب عالمية ثالثة، ترجمة: محمد سميح السيد، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٨٤، الصفحة ٢٥

7جورج انطونيوس يقضة العرب تاريخ الحركة القومية، ترجمة: ناصر الدين الاسد، احسان ة الحمصاني على محمد على ابراهيم فلسطين في ماضيها العربي وحاضرها الصهيوني، تقديم
عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦م، الصفحة ١٨
سيد نوفل، الدار القومية ١٩٦٣، الصفحة ٢١
دروزة محمد عزة العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها، الجزء الثاني، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، الصفحة ٤

10الرشيدات شفيق فلسطين تاريخا ... عبرة.. ومصيرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠ من الصفحة ١٠
1990 10م، الصفحة

11صبحي ياسين الثورة العربية الكبرى في فلسطين - ١٩٣٢ ١٩٣٩م، دار الكتاب العربي القاهرة، ١٩٦٧ م، الصفحة ٢١

13الكيالي عبد الوهاب وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني ١٩١٨ م ١٩٣٩م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨م، الصفحة ٢٢

14افرايم ومناحيم معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة: احمد العجرمي، دار الجليل، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٨٨، الصفحة ٣٥

15أحمد العدوي ابراهيم الصراع بين الأمة العربية والاستعمار الجديد، دار النهضة المصرية القاهرة، ١٩٦٩، الصفحة ١٠

16باميلان ان سميت فلسطين والفلسطينيون ١٩٧٣-١٨٧٦م، ترجمة: الهام بشارة الخولي الطبعة الأولى دار الحصاد، دمشق، ١٩٩١، الصفحة ٢١

17بن حسين العماني سيد اعلام واقزام في ميزان الإسلام، الجزء الثاني، دار ماجد عسيري الطبعة الأولى السعودية ٢٠٠٤، الصفحة ٢٧ ١٠ بيير رنوان موسوعة التاريخ الحديث تاريخ القرن ٢٠ ترجمة نور الدين حاطوم، الطبعة
الثانية، دمشق، ١٩٨٠، الصفحة ٤٥

19جميل العسلي كامل ان موسم النبي موسى في فلسطين تاريخ الموسم والمقام، الجامعة الأردنية عمان، سنة ١٩٩٠، الصفحة ١١

20حامد الجادر عادل أثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين جامعة بغداد، ١٩٧٦، الصفحة ٣٢
21حسنين هيكل محمد المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل الاسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية الجزء الأول دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٦
22أبو عامر وليد حسن المدلل عدنان عبد الرحمان، دراسات في القضية الفلسطينية، مرجع ٢٣ الخالدي وليد خمسون عاما على تقسيم فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٩٧م، دار النهار، الطبعة
سابق الصفحة ١٩
الأولى، بيروت، ١٩٩٨، الصفحة ٢٣
24حسن محمد صالح الطريق الى القدس دراسة تاريخية في رصد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، الصفحة ١١
25الخالدي وليد الصهيونية في منة عام من البكاء على الاطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي ١٨٩٧م ١٩٩٧ م، دار النهار، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٢، الصفحة ٢٧ الخمار قسطنطين الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية، الطبعة الثانية منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٠، الصفحة ٣٤ ٢٦
27عايش منير وآخرون، جغرافية فلسطين وتاريخها الحديث والمعاصر، مرجع سابق، الصفحة ٣٧
28علاق حسان، فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى مرجع سابق، الصفحة ١٤
20سلامة علي جمال ذاكرة امة ... قراءة في ملفات الصراع العربي الإسرائيلي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٩، الصفحة ٣٥
30اسلام جودت يونس مقدادي: العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩٤٨-١٩٣٦م رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٩، الصفحة ٣٣
31أحمد حسن محمد ابو جعفر دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ و ١٩٤ المتعلقين بالقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، ٢٠٠٨، الصفحة ٢١
22ايوجين ال روجان: "الأردن وحرب ١٩٤٨م الاصرار على التاريخ الرسمي، " حرب القاهرة فلسطين العادة كتابة تاريخ ١٩٤٨، ترجمة: ناصر العفيفي، مؤسسة روز اليوسف
2001 45، الصفحة
33محمد صالح مصن القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠١١، الصفحة ١١
34يحي جلال العالم العربي الحديث والمعاصر " الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين."
الجزء الثاني المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ١٩٩٨، الصفحة ٤٣
35هالة سليمة القضية الفلسطينية في كتابات العلامة الجزائري البشير الابراهيمي، مرجع سابق الصفحة
36محمود خلة كامل، فلسطين والانتداب البريطاني - ١٩٣٩١٩٢٢م، المنشأة العامة، طرابلس

1982 21، الصفحة
37مقدم رشد مواقف أقطار المغرب العربي من الثور الفلسطينية المسلحة ضد الانتداب البريطاني ١٣ ١٩٣٦-١٩٣٩، مرجع سابق، الصفحة
30الرفاعي وائل محمود الانقسامات داخل الادارة الأمريكية تجاه قرار تقسيم فلسطين ١٩٨٧ مرجع سابق، الصفحة ١٦
30محمد حسن شراب محمد عز الدين القسام شيخ المجاهدين في فلسطين، دار البشير، الطبعة الأولى، جدة، ٢٠٠٠، الصفحة ٢٠
40محافضة علي الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى الانتداب البريطاني-

1948 1918م، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٩، الصفحة ٤٣
41كموش يوسف الدروس المستفادة من الحروب العربية الاسرائيلية ١٩٤٧ - ١٩٨٦م، جمعية عمال المطابع التعاونية، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٨٧، الصفحة ٥١
42محمد صالح محسن الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، تقديم محمد عمارة المركز ٤٣ مقدم رشد مواقف أقطار المغرب العربي من الثور الفلسطينية المسلحة ضد الانتداب البريطاني الفلسطيني للإعلام، ٢٠٠٣، الصفحة ٢٧
1939-1936 10، مرجع سابق، الصفحة
44محمد صالح مصن القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات بيروت ٢٠١١، الصفحة ٣٧
45عبوشي واصف فلسطين قبل الضياع قراءة جديدة في المصادر البريطانية، مرجع سابق الصفحة ١١
46هواري صفصاء الدكتور محمد الصالح بن جلول ونضالة السياسي داخل النخبة والاجتماعية مرجع سابق، الصفحة ١١
47بشارة عزمي واخرون، مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس الاستشاري العربي مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حلقة نقاشية ، المنام البحرين ٢٠٠٥ ، ص ١٢٣
جاسم زكرياء المدخل إلى علم السياسة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، دمشق ٣٣ ٢٠١٨، الصفحة
40بحوش هشام ضرورة اصلاح منظمة الأمم المتحدة مجلة مداولات سياسية م ٢٥ مرجع سابق الصفحة ٢١
50رقولي كريم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مدخل نظري مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، م ، ١ ع ١ الجزائر، السنة ٢٠١٨، الصفحة ٤٤
51صلاح عقل الإدارة الأمريكية الراعية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة الناقد للدراسات السياسية فلسطينن السنة ٢٠٢٠، الصفحة ١٣
52العمري حكيم، حقوق الشعب الفلسطيني في مشروع صفقة القرن مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م ٤ ع ٢ الجزائر، السنة ٢٠٢٠، الصفحة ٥١